

N.P.D.C



رئاسة مجلس الوزراء
المركز الوطني لبحر القربان

إدارة الدراسات و البحوث الإستراتيجية

قسم الدراسات الإستراتيجية

الحدود الليبية البرية... الواقع والتطلعات

العدد " 2 " فبراير 2017م

الحدود الليبية البرية... الواقع والتطلعات

أمن الحدود تحدّ يواجهه دول العالم كلّها، لما له من أهمية قصوى في حماية الدولة، من جوانب عديدة: أمنية، واقتصادية، و صحية، وحتى الثقافية، فبدون حدود مؤمنة، ومُحدّدة، وتحت سيطرة حكومة قوية، يُمثّلها جهاز حرس حدودٍ مُحترفٍ، وذو كفاءة عالية - لن تستطيع أي دولة في العالم منع الاختراقات، كمكافحة التهريب بأنواعه، والهجرة غير الشرعية، وتجارة البشر، ولا يكون بإمكانها الحفاظ على أمن مواردها... .

يحدث هذا - تأمين الحدود - في الدول المستقرة أمنياً، واقتصادياً، التي تمر بظروف طبيعية، أما في دولة مثل ليبيا، تعيش حالة استثنائية بعد أحداث فبراير 2011، بالإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي* الذي خلف انقساماً سياسياً حاداً عصف بالبلاد، وما زال، **طيلة عامين وأكثر**، وحروباً دامية قضت على مظاهر الدولة، وضاعفت من العسكرة، ناهيك عن الانهيار الاقتصادي، وتمدد التنظيمات الإرهابية كالقاعدة ورصيفه تنظيم الدولة في العديد من المدن - فإن أمن الحدود يتطلب جهوداً كبيرة، وعملاً دؤوباً، ومؤسسات حقيقية، واستقراراً سياسياً.

سنتناول في هذه التُريقات البحثية (الحدود البرية الليبية .. الواقع والتطلعات) وهي تصف واقع الحدود البرية الليبية، والأسباب التي أدت إلى وصولها هذه المرحلة من الانفلات، وآليات حل هذه الأزمة التي واجهت الحكومات المتعاقبة في ليبيا، كذلك سنتحدث عن الجنوب الشرقي، ومدينة الكفرة **عَيْنًا**، فإن دولةً مثل ليبيا تمتد حدودها: **4383** كم بالاشتراك مع ست دول، هي (مصر، والسودان، وتشاد، والنيجر، والجزائر، وتونس) فلا بُدّ من تأمينها كما ينبغي، وحتى إن صُعبت هذه المهمة فإن ذلك لا يعني الاستسلام لخلافها، من جميع الأطراف الليبية على مشهد اليوم، فينبغي الاستعجال لدعم المرابطين في الصحراء، لسد الخروقات الأمنية

*انتفاضة شعبية واحتجاجات واسعة عمت شوارع ليبيا تطالب بإصلاحات انتهت بقتل العقيد القذافي في أكتوبر 2011.

اليومية، ومنع حوادث التهريب، والقضاء على الهجرة غير الشرعية، وتهريب السلاح والمواد الغذائية، والمركبات المملوكة...؛ فتأمين الحدود أولوية عظمى، وأهمية عليا، قبل التفكير في البناء والإعمار .

واقع الحدود البرية

السيادة الضائعة

تعيش ليبيا حالة من الفوضى، والصراعات المسلحة، والانفلات الأمني منذ فبراير 2011، وكانت الأمور تسير بشكل بطيء، حتى المنعرج الأبرز لتدهور الحالة الليبية، حين أطلقت عمليتان عسكريتان في البلاد عام 2014، ومن رَجَم هذا المنعرج العسكري وُلد انقسام سياسي حاد، و اتسعت رقعة الانفلات الأمني، والانهيال الاقتصادي، واختلال في انتظام النسيج الاجتماعي، ففقد المواطن الليبي أساسات العيش، وما عاد يُمَنِّي نفسه بالتنمية ونتائجها.

ولعل أحد الملفات التي تأثرت بشكل كبير هو ملف أمن الحدود، فلا يخفى على القاصي والداني حال الحدود البرية الليبية على امتدادها، فهي تعاني انفلاتا شاملا، تجد فيه العصابات المسلحة ملاذا آمنا، كجماعة العدل والمساواة، وبعض التشكيلات التابعة للمعارضة التشادية والنيجيرية... ويتأكد ذلك بما جاء في تصريح عضو المؤتمر الوطني العام السابق، وعضو لجنة الأمن القومي (التواتي عيضة) أن الجيش التشادي توغل أكثر من 100 كيلومتر داخل الأراضي الليبية عامي 2013/2012 ، بدون أى مقاومة تُذكر، وفي غياب تام للجيش الليبي (1).

1 - الجيش التشادي يتوغل 100 كيلو متر داخل الأراضي الليبية <http://www.vetogate.com/307564>

وفي سياق متصل (2) يقول العقيد (سليمان حامد حسن) أمر المنطقة العسكرية الكفرة: إن الجيش التشادي يتوغل من حين لآخر منتهكا السيادة الليبية، يطارد جماعات مُسلحة يعتقد أنها معارضة له !. الاعتداء على السيادة الليبية في حدودها البرية بدأ منذ أحداث فبراير 2011 عندما تمت سرقة ما في قاعدة السارة العسكرية، من معدات، ومحتويات، ومستندات خاصة بالجيش الليبي، من قبل حركة العدل والمساواة بعد انسحاب الجيش منها. (3) وبالحديث عن قصة اختراق السيادة فلا يقتصر الأمر على هذا الحد؛ فالسيادة مُهْتَكَةٌ بَرًا وَجَوًّا وَبَحْرًا، وهذا قد صرح به رئيس أركان القوات الجوية بالجيش الليبي سابقًا العميد (محمود عيسي) حين قال: إن هناك دولاً لم يُسَمَّ منها غير إسرائيل، تُلقِي نفاياتها النووية بالمياه الإقليمية الليبية، والصحراء الليبية، محذرا من خطورتها، وما ستنتجه من أضرار جسيمة (4). كما (5) أبدى الباحث في شؤون الجنوب الليبي إبراهيم شريعة استغرابه استمرار احتلال الدرك الوطني الجزائري منطقة عين الكرامة الليبية بالقرب من غات إلى الآن، مؤكداً أن ملف هذه القضية خطير للغاية، وتحدث عن تهريب المخدرات والأسلحة إلى ليبيا عبر حدود النيجر، ونهب معدات التنقيب عن البترول، لافتاً إلى اقتحام خبراء نيجريين الأراضي الليبية، وقيامهم بتفكيك معدات نفطية تساوي ملايين الدولارات، (6) وفي الوقت الذي اعتبر فيه الباحث في مركز أفريقيا للدراسات والأبحاث (علي بالنور) الاختراقات "نوعاً من الزحف على السيادة" رجح أستاذ العلوم السياسية في جامعة بنغازي (صالح السنوسي) صحة الأخبار المتداولة عن اختراق الحدود، مؤكداً أن المجموعات التشادية المناوئة لـ (دبّي) ربما تنشط في المناطق الحدودية، متوقعا تعقب القوات التشادية النظامية لهذه المجموعات داخل الأراضي الليبية.

2- مقابلة شخصية

3- تقرير عن سرقة قاعدة السارة العسكرية على حدود تشاد قناة ليبيا الحرة_

4- أين تلقي "إسرائيل" نفاياتها النووية؟_ صحيفة دنيا الوطن

5- زحف على حدود ليبيا

6 - المصدر نفسه

من جانب آخر (7) وفي إحصائية من مديرية أمن مطروح المصرية، فقد بلغ عدد العائدين عبر منفذ السلوم البري 56 ألف عامل مصري، منهم 22 ألف عامل دخلوا بصورة غير شرعية إلى ليبيا، و 34 ألفا دخلوا بصورة شرعية، وطبقا للأرقام الرسمية الدورية التي تصدر عن وزارة الداخلية المصرية، فإن عدد المتسللين إلى ليبيا، المقبوض عليهم منذ منتصف شهر فبراير من عام 2014 حتى نهاية شهر أغسطس من 2015، بلغ 55 ألف متسلل بين مصر وليبيا، منهم 10 آلاف ضُبطوا أثناء التسلل من مصر إلى ليبيا، و 45 ألف متسلل أثناء التسلل من ليبيا إلى مصر، وتؤكد الأرقام الرسمية الصادرة عن مديرية أمن مطروح أن عدد المصريين الذين عادوا من ليبيا عبر منفذ السلوم منذ 16 فبراير 2015، وصل إلى 76 ألف مصري، منهم 30 ألفا دخلوا ليبيا بصورة غير شرعية. تمثل هذه الأرقام مؤشرا خطيرا على حجم التسلل إلى ليبيا، خاصة وأن الفترة الزمنية قصيرة.

وفي ظل الانفلات الأمني الذي تعانيه الحدود المصرية - الليبية الممتدة بطول 1000 كيلومتر منذ اندلاع الثورتين الليبية والمصرية في عام 2011 - تحول الشريط الحدودي (خاصة المناطق الوعرة داخل الدروب الصحراوية التي تفصل بين الدولتين) إلى مَمَارٍ للتهريب بجميع أنواعه، يسيطر عليها عناصر مدربة يجيدون السير في الدروب الصحراوية، والتحرك باحترافية وحَدْرٍ بين الألغام المزروعة على أطراف المنطقة الحدودية، وهو ما قد يدفع عناصر هذه التنظيمات إلى عبور الحدود والدخول إلى الأراضي المصرية لتنفيذ بعض العمليات الإرهابية، على حد تقدير بعض الخبراء الأمنيين في مصر ، وهو ما دفع السلطات المصرية إلى رفع حالة الاستنفار الأمني داخل المنطقة الحدودية على أطراف محافظتي مرسى مطروح والوادي الجديد الملاصقتين للصحراء الليبية، (8) وبالإشارة إلى ما تشهده الحدود الليبية مع تونس من نشاط كبير في تهريب المحروقات والمواد

7 أحد ضحايا «مافيا التهريب»: «دفعت 8400 جنيه لدخول ليبيا» صحيفة الوطن الإلكترونية _ الكتاب _ محمدخولي واحمد العميد <http://tinyurl.com/hqjqt5>
8- الداخلية التونسية تُعلن الكشف عن مخزن أسلحة على الحدود الليبية يحتوي قاذفات صواريخ (CNN) <http://tinyurl.com/hqdbqf7>

الغذائية، زيادة على تهريب البشر، والهجرة غير الشرعية، وتنقل بعض العناصر المتطرفة بين البلدين، مما سبب عمليات إرهابية، فقد أعلنت الداخلية التونسية في وقت سابق توقيف أفراد من دول أفريقية جنوب الصحراء كانوا في طريقهم للانضمام إلى (التنظيمات المتطرفة) بليبيا.

في هذا السياق، قال الخبير الأمني السوداني العميد (آدم جمع) (9) "إن حدود البلدين ظلت على الدوام مصدرا لمخاوف أمنية مستمرة بعد رحيل النظام الليبي السابق، خاصة في ظل الخلافات بين العناصر والمجموعات التي سيطرت على السلطة في ليبيا، وأدت للانقسام السياسي، وتشظي مؤسسات الدولة".

تبادل الزيارات والاجتماعات بين ليبيا والسودان فرصة مهمة لمراجعة ما سبق الاتفاق عليه بين البلدين في شأن الحدود، والقضايا الأمنية المتعلقة بهذا الملف، مثل الهجرة غير النظامية، وقضايا المجموعات المسلحة التي تتحرك في الحدود، مع التأكيد على ضرورة تكوين قوة مشتركة لتأمين الحدود، اقتداءً بالتجربة الناجحة التي تمت بين السودان وتشاد.

بعد الإطاحة بنظام القذافي، ومرور السنوات والحكومات، فلا تزال مساحات واسعة من الأراضي على طول الحدود البالغ امتدادها 4383 كيلو مترا، تعاني انعدام انضباط، ولم تتمكن التشكيلات المسلحة من الحد من الهجرة، والتهريب، ومن غلق الحدود، بل وفقدت الدولة حتى ممارسة سيادتها في الجنوب الغربي، (10) وهذا ما أكده وزير الإعلام الليبي الأسبق علي أبو جازية بقوله: "إن الجنوب الليبي خارج سيطرة الدولة، وأصبح وكراً آمناً للجماعات الإرهابية، وعصابات التهريب، وتجار المخدرات، والمرتزة الذين يستخدمون القواعد العسكرية، ويعرفون كل المسالك والدروب الصحراوية ويملكون حرية التحرك في ظل غياب المؤسسات الأمنية".

9 - مشكلات الحدود في لقاءات سودانية ليبية <http://tinyurl.com/zzwbu6k>

10- فرنسا تتحرش بالجنوب الليبي ودول الجوار تمنع.. الجزائر تحذر دول الساحل من تداعيات التدخل العسكري بليبيا.. وفرنسا: لا تدخل عسكري دون حل سياسي <http://tinyurl.com/hdZR5vo>

وهذا أمر أصبح معلوما للقاصي قبل الداني، وكل من زار مدن الجنوب الليبي بعد فبراير يعي جيدا حقيقة الأمر.

مخاوف ديموغرافية في الجنوب الليبي

نتيجةً لغياب الأمن وعدم توفر الاحتياجات الأساسية من المواد الغذائية، وغاز الطهي، والوقود، وانقطاع مُستمر للكهرباء - يواصل الليبيون نزوحهم من الجنوب الغربي، لتزداد (الهجرة الأفريقية) حيث ليبيا مُترامية الحدود في الجنوب، جعلت من الهجرة غير الشرعية تتزايد خاصة من تشاد والنيجر، وهذه الظروف تُنذر بتغيير ديمغرافي، وربما خلال السنوات العشر القادمة.

نزوح المكونات الليبية من الجنوب إلى الساحل يُقابله في الوقت ذاته الهجرة الأفريقية من دول أفريقية باتجاه مدن الجنوب، وبالتالي تَوطِينُ هذه المجموعات في الجنوب بعد أن كان الجنوب نقطة عبور إلى لامبيدوزا.

يقول (11) الأستاذ خالد عاشور المستشار لدى مصلحة الأحوال المدنية: "تمُر بليبيا حالة استثنائية فيما يخص علاقتها بدول الجوار، حالة أقل ما يقال عنها إنها مؤسفة، وعواقبها وخيمة؛ فليبيا عبر تاريخها الحديث من أكثر الدول العربية ودول شمال أفريقيا معاناة من استفحال ظاهرة العمالة الأجنبية، وخصوصًا العمالة العربية التي تُفرض على ليبيا فرضا منذ النظام السابق، وإلى اليوم، وما زال هذا الحال يمضي من سيئٍ إلى أسوأ... وما يمر بليبيا اليوم من تصرفات بعض الليبيين الذين لا يملكون بُعد نظر سياسي للأخطار التي تواجه بلادهم، وتهدد نسيجهم الداخلي، وتُهدد الهوية والديموغرافيا الليبية - يزيد من ثبوت هذه الأخطار التي تأتي من جيوش العمالة العربية، والأفريقية، والآسيوية أو التي لا زالت تحاول الوفود على ليبيا".

وبالحديث عن ديموغرافيا الجنوب الليبي - مثلاً - والوجود الأجنبي؛ فهذا الوجود ليس نتيجة لانتهيار السلطة المركزية في ليبيا، بل يعود إلى النظام السابق الذي ورّط مدن الجنوب في مشاكل مع دول الجوار (السودان، تشاد، والنيجر) عن طريق دعمه مجموعاتٍ مسلحةً متمردة، بُغية القيام بأعمالٍ مُعادية ضد أنظمتها التي لا تتماشى مع نظام العقيد، كذلك وجود مكونات وقبائل لها امتداد في تشاد والنيجر والسودان، فتعبر الحدود بطرق غير شرعية، وتحت غطاء قبلي، أو عرقي! وكما أشرنا في البداية فإن ولاء هذه الجماعات والقبائل التي تنشط على الحدود، غالباً ما يكون لامتدادها القبلي، أو العرقي العابر للحدود، خاصة مع هشاشة الوضع الأمني، والانهيار الاقتصادي، والانقسام السياسي، وغياب حكومة مركزية قوية.

من جهة أخرى (12) فإن العلاقات التاريخية بين القبائل الليبية بالمنطقة، والعمق الذي تملكه بعضها داخل دول الجوار خاصة تشاد، عزّزاً نفوذ الوجود الأجنبي؛ حيث منحه ما يمكن أن يوصف بالمبرر الاجتماعي أو القبلي للتدخل في الشأن الليبي، وتجاهل الحدود الليبية المشتركة بينها وبين جاراتها، حيث سمح لحركة بشرية كبيرة انطلقت من السودان وتشاد باتجاه الكفرة وجوارها، وبالاستيطان العشوائي بها في عجز من السلطات الليبية على ضبط هذه التغيرات الديمغرافية، والتي يصاحبها تصاعد ملحوظ لتجارة السلاح، وتهريبه، وحركةٍ أوسع لاستقدام المهاجرين غير الشرعيين، وتوفير التجمعات الحاضنة لهم.

يُشار إلى أن النظام السابق كان يتعامل بمزاجية آنية مع مسألة التغير الديمغرافي المحتمل للجنوب، ولم يتبنّ آلية مؤسسية واضحة لضبطه، خاصة مسألة منح (الأوراق الثبوتية والجنسية الليبية) لأبناء (التبو) والمُعْتَبِرِ كثيرٍ من أبنائها أن الحكومات (بالنظام السابق والحالي) قد حرمتهم حقوقهم.

12 - صحافي ليبي: حل قضية الهجرة يبدأ من الكفرة <http://tinyurl.com/zm6vncn>

التغيير الديمغرافي في الجنوب الليبي معدود في أحد أبرز مخاطر انفلات الحدود، وما تقوم به عملية صوفيا (العملية التي أطلقها الاتحاد الأوروبي على السواحل الليبية) ليس صائبا ولا مُجديا، لمكافحة الهجرة غير الشرعية؛ فضَبُطُ الحدود البرية الليبية الجنوبية، ودعمُ خطط التنمية الشاملة بمصادر الهجرة، هو الضمان الوحيد لإمكان وقف أمواج المهاجرين غير الشرعيين باتجاه السواحل الليبية، فأَي مجهودات بدون دراسة أو تأمينٍ للحدود الجنوبية ستفاقم الأزمة الليبية، وستمنع أي حل لها،⁽¹³⁾ ويعتبر الجنوب الليبي الأساس الوحيد الواقعي، والعملية لحل أصل مشكلة الهجرة غير الشرعية، وإعادة النظر في قرار مجلس النواب في طبرق بحل القوات الليبية السودانية المشتركة قبل أشهر دون دراسة، وهي كانت ضامنا حقيقيا لتقييد حركة الفصائل السودانية، والتشادية المتمردة، وعصابات الاتجار بالبشر على طول الشريط الحدودي الجنوبي.

من الواضح أن الإتحاد الأوروبي⁽¹⁴⁾ يتعمد تجاهل حقيقة مشكلة الهجرة غير الشرعية، وأن المعالجة تكون من المصدر، وأن الحدود البرية وخاصة بالجنوب تحتاج إلى ضبط ومعالجة، وليس الأولوية لأعمال عسكرية مركزة على الساحل الليبي، وتشارك السلطات الليبية أيضا في تعميق هذا التجاهل، فأولوية الحل هي على البر، لا على الساحل، وفي دراسة الأوضاع القائمة في الكفرة، وسبها، وغات، وأوباري، وتتبع المسار التاريخي القريب الذي أفرز الواقع الأمني، والاجتماعي الذي تعيشه هذه المناطق اليوم، ومدى تحكمها في أصل مشكلة الهجرة غير الشرعية وأنشطة التهريب الأخرى.

الحل يبدأ من الجنوب، سواء الغربي أو الشرقي، وعلى الليبيين أن يتحققوا من ذلك، وعلى المجتمع الدولي أن يفهم تعقيدات الجنوب؛ فالتعقيد الاجتماعي بالجنوب لن يفهمه سوى الليبيين، والبناء التاريخي⁽¹⁵⁾ هناك لن يدرك مساراته والمآلات المتوقعة له، أحدٌ سوى الليبيين، والواقع يؤكد أن أي مغامرة أوروبية قد تدعم

13- المصدر نفسه

14-المصدر نفسه

15 - المصدر نفسه

التقسيم، والانفصال، خاصة في الجنوب الليبي، وقد تعني عمليا قيام دويلات وكنوتونات قزمية لعصابات متعددة الجنسيات، وتنظيمات إرهابية، وتقسيمات عرقية، وهذا غير مُستبعد اليوم في ظل التصعيدات العسكرية في البلاد، والتي تأتي في خط متوازٍ مع الجمود السياسي وعدم التوافق بين الفرقاء؛ فالأحداث الجارية في ليبيا إن لم تُعالج سريعا - وخاصة العسكرية المُتكررة - ستصنع واقعا عسكريا في كل إقليم، أو منطقة، وتقسّم البلاد مناطقَ عسكريةً مُنفصلةً يسهل تقسيمها إلى دويلات صغيرة، بتغذية دول إقليمية ودولية، وستخلق واقعا مأساويا للشعب الليبي قبل أن يتحول سريعا إلى تهديد جدي على دول الساحل الأوروي المطل على ليبيا، وفي المقابل فإن مشاريع التنمية الشاملة للمدن والقرى الحدودية ستضمن تحسنا تدريجيا ومتصاعدا، وتغييرا لواقعها المُعتمد على الأرباح الهائلة للتهريب بأنواع المختلفة.

الأسباب الرئيسية لفوضى خطوط الحدود

الأسباب الداخلية:

توجد عدة أسباب لوصول الحدود البرية الليبية إلى هذه المرحلة من الانفلات والفوضى، وانعدام السيطرة عليها، فالأمر ليس وليد أحداث فبراير ، أو سقوط الحكومة المركزية في ليبيا فقط، بل يعود إلى عقود، فمشكلة الحدود الليبية تراكمية من سنوات، لعدم التعامل مع الملف بشكل صحيح وقواعد ثابتة، ولأن الإمكانيات التي سخرها القذافي للبنية التحتية والمراقبة كانت قليلة جدا، لم يكن في مقدور الأجهزة الأمنية الليبية المختلفة سوى رصد - وليس منع - حركة الهجرة والتجارة عبر الحدود، أو النجاح في الجانب الأمني جزئيا، كتجارة السلاح وتحركات الجماعات الإسلامية التي تُثير مخاوفه، وتُهدد نظام حكمه، وخير دليل على ذلك أننا لم نشاهد أعمالا تخريبية أو إجرامية في ليبيا ولا تفجيرات ولا خطفا لسواح كانوا يتجولون في قلب الصحراء، بعكس دول متاخمة كانت تعاني مشاكل أمنية... ورغم هذه المؤشرات الإيجابية (الجزئية) فإنها تدل على صورة مزاجية القذافي في

التعامل مع هذا الملف ورقة ضغطٍ على الاتحاد الأوروبي - قد تُحسب للنظام - فبموجب هذا الضغط تحصلت ليبيا على طائرات وأسلحة متطورة بعد إبرام اتفاقية مع إيطاليا للتعاون بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، ولكن العمل في ليبيا كان بشكل غير منظم، وغير مؤسساتي، ومَهْمَة مراقبة الحدود تُنفذها إدارات متنافسة تعاني سوء التنسيق فيما بينها لأسباب ناشئة من فكر القذافي،⁽¹⁶⁾ وبناءً على ذلك كان كل مركز حدودي وكل بلدة تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال الذاتي، ولم يكن لعدد كبير من المسؤولين خارج المدن الرئيسية والموانئ أجهزةً كمبيوتر، وبالتالي فإن القدرة على الوصول إلى قواعد بيانات وثائق السفر، أو القوائم السود الدولية - مثلاً - غير ممكنة أحياناً، ونتيجةً لذلك: كانت هناك أجنحة عدة للسلطة داخل كل مركز، وصارت المرافق تعاني نقصاً شديداً في الموارد؛ إذ كلُّ مركز حدودي هو أشبه بالكوخ، ويفتقر حتى إلى الكهرباء !.

كانت مهمة الجيش الليبي صعبة، وهي ضبط الحدود،⁽¹⁷⁾ وخاصة منطقة (الويغ) قرب الحدود مع النيجر، وقاعدة (السارة) الجوية القريبة من السودان، فقد كان القذافي يقسم ويُجَزِّئُ عمليات الجيش والتسلسلات القيادية، وفروع الجيش المختلفة ترسل التقارير المنفصلة إلى القذافي عبر لجنة مؤقتة للدفاع، وكانت الكتائب المختلفة التي تتكوّن منها القوات المسلحة الليبية موضوعة ضمن قواعد منفصلة، وأدى الافتقار إلى التنسيق والتسلسلات القيادية الواضحة، إلى جعل القذافي صانع القرار الوحيد، وبهذا الشكل صارت إدارة الحدود وهمية ومتناقضة، ومع ذلك فقد نجح القذافي في السيطرة إلى حدٍّ كبير على الحدود.

من الأسباب الداخلية لفوضى الحدود البرية⁽¹⁸⁾ نقلُ البضائع والتجارة بها عبر الحدود، وهو أمر يتم عادةً من أجل هوامش الربح الكبيرة التي تتحقق عندما تكون هناك حركة مرور بين القبائل في المناطق النائية، وفي الواقع أن منظومة القوانين

<http://tinyurl.com/jpceada>

16 - فوضى خطوط الحدود وتأمين حدود ليبيا

17 - المصدر نفسه

18 - المصدر نفسه

المعمول بها في ليبيا حتى الآن لا تجرّم بشكل واضح بعض جوانب الاتجار كما أنها لا تلتزم بشكلٍ كامل باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وخاصةً في ما يتعلق بالتواطؤ مع السلطات المحلية.

كما تُشكّل التجمعات المحلية، خاصة مكُوناتِ كالتبو والطوارق، وحتى بعض القبائل العربية في الشرق والغرب والجنوب، واحداً من العوامل الداخلية لاختلال أمن الحدود، فإنهم يعتمدون على تجارة الحدود (كتهريب السلع التموينية، والسيارات، وحتى البشر) حيث إن التهميش الذي تعرّضت له هذه التجمعات لفترة طويلة على يد الدولة دفعها إلى إنشاء شبكات من التبعية مع امتداداتها العرقية في الدول المجاورة، ما سهّل الاتجار غير المشروع، وتعتقد الجماعات المسلحة العاملة في المناطق الحدودية أن العلاقات القبّلية أقوى وأوثق من ثقها وعلاقتها بالحكومة الجديدة، وتضاعف الأمر بعد انهيار السلطة المركزية عقب فبراير.

كما أن بالمناطق الحدودية انعداماً من المشاريع التنموية، وضعف معدلات الأجور في سلك الأمن، وهما - مع غيرهما - أسهماً في الاعتماد على التهريب ونحوه... .

كذلك تُعدّ الطبيعة الجغرافية لليبيا⁽¹⁹⁾ تحدياً في سبيل تأمين الحدود؛ فالمساحة الجغرافية الكبيرة لليبيا التي تبلغ 1.759.540 كيلومتراً مربعاً، وتأتي في الترتيب 16 عالمياً، يتميز معظمها بالمناخ الصحراوي، وتتناثر فيها تجمعات سكانية صغيرة بمسافات تصل مئات الكيلومترات، بالإضافة إلى الحالة الجيوسياسية⁽²⁰⁾، فكلما زاد عدد الدول المشتركة حدودياً، كانت مهمة تأمينها أصعب، وأكثر تعقيداً، بتداخل العوامل السياسية، والجغرافية لتلك الدول، بحيث يجب متابعة أوضاعها الداخلية؛ لأنها ستعكس على الحالة الأمنية للحدود المشتركة، فالحدود البرية الليبية يبلغ طولها 4348 كم مشتركة مع ست دول، هي على التوالي: مصر 1150،

19 - التخطيط لإستراتيجية الاستطلاع الجوي في ليبيا باستخدام نظرية التحليل متعدد المعايير <http://tinyurl.com/hcfv63j>
20 - المصدر نفسه

تشاد 1055 كم، الجزائر 982 كم، تونس 459 كم، السودان 354 كم، النيجر 354 كم، ومعظمها ذو طبيعة صحراوية مقفرة خالية من السكان.

وبالحديث عن التهميش فقد وقع أن زار وفدٌ من المؤتمر الوطني العام السابق مدينة أوباري جنوب البلاد عام 2012، فأعلمهم أحد أعيانها بأن "زيارتهم غالية" حيث إنها "الأولى لمسؤولين لبيين منذ الحقبة الملكية" ! فلك أن تتخيل حجم التهميش الذي تعرض له الجنوب الليبي عامة ، ومدينة بجم أوباري على الخصوص.

ومن الأسباب الداخلية لفوضى الحدود، وَفَرَةُ السلع المدعومة، ومن دلائل كونه سببا دراسات⁽²¹⁾ أشار إليها (السيد عبدالسلام نصية) رئيس لجنة المالية في المؤتمر الوطني العام السابق تُفيد بأن ثلث الدعم الرسمي يُهرَّب إلى الدول المجاورة.

هذه مجموعة من المشاكل الداخلية التي أدت إلى الفوضى في الحدود البرية الليبية، وأسهمت في انتشار الهجرة غير الشرعية، وتجارة السلاح، والمخدرات... والاختراقات المتكررة للسيادة الليبية !.

كذلك يجب التنويه إلى أن من الأسباب الداخلية أن سياسيين وأمنيين لبيين، متواطئون مع المهربين، وتجار السلاح من جانب، ومع شبكات دولية من جانب آخر، لتسهيل مرور مقاتلين إلى ليبيا، ينضمون إلى التنظيمات المتطرفة، طلبا للمكاسب السياسية.

21 - تحذيرات من آثار إلغاء الدعم في ليبيا <http://tinyurl.com/jadnvep>

الأسباب الخارجية:

ليبيا منذ عام 2011 يُكِّدُ صفو سيادتها تدخلات في شؤونها الداخلية، من أطراف دولية وإقليمية، أسهمت في عدم استقرارها، وفي توقُّف انتقالها من الثورة إلى الدولة.

وقد حذر الأمين العام لجامعة الدول العربية (نبيل العربي)⁽²²⁾ من التدخلات في شؤون ليبيا، ومن أن مثل هذه التدخلات قد تدفع نحو النموذج السوري الذي استفحل خطرُه بسبب التدخل الإقليمي، والدولي... .

وبالحديث عن الدول المتدخلة في المشهد السياسي الليبي فإنها غير واحدة، وسنذكر بعضها، خاصة تلك التي تلعب أدوارا رئيسية في ليبيا عامة والجنوب خاصة، وتتلاعب بنسيجه الاجتماعي؛ فالتدخل القطري عام 2015 وساطةً بين التبو والطوارق لوقف الاقتتال في أوباري، حتى وإن كان ظاهره حسنا يهدف لحقن الدماء، وإيقاف الاقتتال بين أبناء الوطن الواحد، فإن جوهره لا ينذر إلا بالشر، فهي تبحث عن دور رئيسي جديد، يبدأ من الجنوب بالتوغل في نسيج التبو والطوارق، وهذا⁽²³⁾ ما استنكره رئيس الحكومة الليبية المؤقتة (عبد الله الثني) واعتبره تدخلا مرفوضا في الشأن الليبي، وما يبعث الريبة والشك في نوايا قطر في الجنوب تحديدا، الدور الذي تلعبه سفارتها في دولة فقيرة لا تُمثل شأنا استراتيجيا لقطر، وهي دولة تشاد.

كذلك لا يخفى على الكثير الدور الإماراتي في الجنوب الليبي الذي وصل إلى دعم أطراف على حساب أخرى، وتغذية الصراعات العسكرية، ما يسهم في تقوية جماعات لها امتدادات عرقية على حساب السلطة المركزية⁽²⁴⁾، وهذا ما أكدته مصادر عسكرية من جنوب ليبيا من أن طائرات إماراتية هبطت في قاعدة (الويغ)

<http://tinyurl.com/j4qe9vw>
<http://tinyurl.com/zgek1fv>
<http://tinyurl.com/gmdclpq>

22 - نبيل العربي ينتقد التدخلات الخارجية في الشأن الليبي.
23 - الثني يعبر عن استيائه من تدخل القطري في الشأن الداخلي الليبي
24 - الإمارات تدعم "تبو ليبيا" في مواجهة الطوارق بالجنوب

الجوية جنوب ليبيا مُحملة بالسلاح في الأيام الثلاثة الأخيرة من شهر رمضان عام 2015.

كانت صحف عربية نقلت في شهر مارس / 2013 خبر لقاء جمع بين رئيس الأركان العامة بالجيش الليبي (25) اللواء (يوسف المنقوش) والعميد (امهير الخاطري) أمر حرس الحدود بدولة الإمارات العربية المتحدة، وصرح بعده المتحدث الرسمي لرئاسة أركان الجيش الليبي العقيد (علي الشخي) في اتصال هاتفي مع وكالة الأنباء الإماراتية أن "الاجتماع بحث إمكانية تعاقد الجيش الليبي لاقتناء معدات عسكرية من طرف شركات أسلحة إماراتية، بجانب بحث فرص إيفاد عناصر ليبية لتدريبها على حراسة الحدود، خاصة وأن ليبيا والإمارات تشتركان في نفس العوامل الجغرافية المتمثلة في المساحة الصحراوية الشاسعة."

و لا يخفى على أحد (26) أن الإمارات أرسلت طائرة تابعة لشركة طيران الإمارات حطت في قاعدة (تمننت) العسكرية جنوب البلاد عام 2014، بدعوى أنها تُوصِل مساعدات إنسانية، لكنها في الحقيقة حملت أسلحة وعتادا لمصلحة ميليشيا معينة، وكانت وكالة أنباء الامارات (وام) قد بثت يوم 14 يناير 2014 خبرا مفاده أن طائرة إماراتية هبطت في قاعدة (تمننت) العسكرية جنوب ليبيا لتسليم مساعدات طبية، وأضافت "أن طائرة الإغاثة انطلقت بتوجيهات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان" إلا أن الوكالة لم تنشر أي صورٍ تتعلق بهذه المساعدات كما جرت العادة، ولا تصريحاتٍ لمن تسلموا هذه المساعدات، التي هي في الواقع أسلحة وذخائر لإشعال فتيل القتال بين التبو والطوارق.

أما الجزائر، التي تبلغ حدودها المشتركة مع ليبيا قريبا من ألف كيلومتر، فقد استشعرت خطراً في الموقفين المصري والفرنسي، وتأثيره في توسع نطاق الصراع المسلح في غياب الدولة، خاصة بعد الدعوة التي أطلقها وزير الدفاع الفرنسي إلى

25 - شركات دولية وقوات أمريكية لتأمين الحدود الليبية <http://www.noonpost.org/content/578>
26 _ الإمارات تدعم "تبو" جنوب ليبيا بالسلاح في نزاعهم مع الطوارق <http://tinyurl.com/gnbuyf7>

الأوروبيين⁽²⁷⁾ لمساندة تدخل فرنسا عسكرياً، وخاصة الجنوب، بدعوى مواجهة (الجماعات الإرهابية المتطرفة)، ومحاولات فرنسا الحثيثة توريط الجزائر في المستنقع الليبي بالمشاركة، أو المساعدة، بدل دعم مبادرات دول الجوار، وهو الأمر الذي يُفقد الجزائرَ ورقةَ الحياد والإيجابية، حيث مفترضٌ وقوفها على مسافة المساواة بين فرقاء السياسة الليبيين، ويظل هذا (الأخير) هو الموقف السياسيّ الجزائريّ الظاهرَ للعيان، من خلال جمعها الفرقاء الليبيين ودعمها للتوافق والحل السلمي، لكن في باطن الأمر قد توجد أمور لا تبعث الاستقرار والطمأننة وخاصة في الجنوب الليبي؛ فالجزائر، وحتى اليوم، لم توضح سبب وجودها في أرضٍ ليبية هي (عين الكرمة) ولم تُزل اللبسَ الواقع حول هذه القضية، حتى وإن حاول الجميع التعطيم على هذا الأمر. كذلك دورها في تصدير المتطرفين إلى الأراضي الليبية، وهذا قد يكون غيرَ غريب عن المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية في الجزائر؛ فقضية (البوليساريو) أقرب الأمثلة والكل أصبح يُدرك⁽²⁸⁾ كيف تستعمل الجزائر هذه الورقة وتلعب بها كما تشاء في شمال أفريقيا، وفي هذا السياق قال الصحفي الإسباني (رامون مورينو كاستيا) في مقال انتقد فيه الجزائر قائلاً: "إنه بلد غير مستقر سياسياً واجتماعياً، ويصدر الإرهاب خارج حدوده".

ولم يعد أمر تصدير الإرهاب من قِبَل الجزائر موضوعاً سرياً، بل حديث العام والخاص، وهو حديث التقارير المتخصصة، التي تشير جميعها إلى أن الجزائر ترعى الإرهاب، رُغم أنها كانت ضحيةً له، وأنها هي حاضنة البوليساريو التي تحولت إلى حركة تتاجر بالسلاح، وتُؤوي الجماعات الإرهابية.

وأوضح مورينو كاستيا، في مقالٍ رأيٍ نشرته المجلة الإسبانية⁽²⁹⁾ (أتليار بين الضفتين) أن "الجزائر التي لم تعش انتقالاً سياسياً، بلد مضطرب يشجع ليس فقط

27 - دعوة فرنسا لـ"التحرك" في ليبيا.. غوص في "بحر الرمال" أم "بالون اختبار"؟

<http://tinyurl.com/j4g9lv3>

28 - الجزائر والفوضى لخلافة في الصحراء الكبرى <http://tinyurl.com/zgryytb>

29 - التحذير الأمريكي من أعمال إرهابية محتملة في الجزائر.. الرابع من نوعه في أقل من عام. <http://tinyurl.com/zhe8jj8>

الجماعات الإرهابية الجهادية، بل ويصدر الإرهاب خارج حدوده"، وهو حكم ليس جزافيا، ولكن لأن الجزائر تستعمل الموارد البشرية الإرهابية لمحاربة جيرانها، وأضاف هذا الخبير في القضايا المغاربية، أن هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة قدمت هي أيضا في كتابها الأخير (خيارات صعبة) شهادة معبرة عن الجزائر (البلد المعقد)، معترفة بوجود (لوبي) قوي يدير البلاد، و (ورقة البوليساريو) التي يلعب بها النظام الجزائري باستمرار.

المواجهات الحدودية بين ليبيا والجزائر ليست وليدَ التغيرات في المنطقة، بل منذ عقود طُرِحَ هذا المشكل بين البلدين عام 1967، عندما⁽³⁰⁾ اخترقت الدوريات الجزائرية الحدود الليبية لقرية امباس، وهو ما اعتبرته ليبيا مساسا بسيادتها، غير أن الجزائريين استندوا في عملهم الجريء هذا إلى اتفاقية 1957 المعقودة بين ليبيا والإدارة الفرنسية، والتي تَمَّ فيها تخطيط الحدود التي وافقت عليها الجمعية الوطنية الفرنسية، وتم تسجيلها في الأمم المتحدة، لكن الطرف الليبي برر إبرامه لهذه الاتفاقية بكونه عمَل على فتحها حتى لا تثير أي مشكل أثناء حرب التحرير، وبإيعاز من الحكومة الجزائرية، وما دامت لم تُعرض على البرلمان ولم يصادق عليها، فإنها لم تستكمل شكلها القانوني، وعلى الرغم من ذلك، لم يعرف هذا المشكل الحدة والأهمية اللتين عرفتهما باقي دول المغرب، إذ إن الطرفين عملا على إرجاء تخطيطها من حين لآخر حتى يتجنبنا أي صدام بينهما.

الجزائر اليوم تُحاول تحصين حدودها برًا وجوًّا مما أسمته الخطر القادم من ليبيا، بالرغم من أن الجزائر تعلم أكثر من غيرها من دول المغرب العربي، بأن ليبيا دولة غير صانعة للإرهاب ولا مصدرة له، كذلك التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي لا توفر غطاء اجتماعي لهذه التنظيمات الإرهابية المتطرفة ولا تحضنها، فقامت بخطوات استباقية على حدودها مع ليبيا وحركت طائراتها، وأطلقت النفير،

30 - مشكل الحدود بين دول المغرب الكبير <http://tinyurl.com/zy2q8jt>

وأضحت المناطق الحدودية مع ليبيا في حالٍ تاهبٍ واستعداد، بل حالٍ حرب، وعزمت على أمور من بينها:

- ✓ تدمير أية قافلة سيارات فور دخولها الأراضي الجزائرية دون إذن.
- ✓ اعتبار مجرد التسلل دون ترخيص مسبق عملا عدائيا.
- ✓ استنفار القواعد الجوية على الحدود.
- ✓ تكثيف الوجود الأمني في المناطق الحدودية.

ونقلت صحيفة (الخبر) الجزائرية واسعة الانتشار عن مصدر جزائري⁽³¹⁾ وَصَفْتَهُ بـ "العليم" قوله: "إن الجيش حشد خمس كتائب، ومجموعتين لقوات الدرك الوطني، بقوام أكثر من 7 آلاف عسكري على الحدود مع ليبيا بالإضافة إلى وحدة طبية ميدانية تابعة لمصالح الصحة العسكرية، وأضاف المصدر أن هيئة أركان الجيش الجزائري وضعت حيز التنفيذ مخططا أمنيا جديدا لتشديد الرقابة على الحدود مع ليبيا يشمل المراقبة الجوية للصحراء غرب مدن (سارداالاس)، و(غات) أقصى الجنوب الغربي لليبيا، بهدف منع مرور أسلحة مهربة من ثكنات ومعسكرات الجيش الليبي إلى الجزائر، والحيلولة دون تسلل عناصر إرهابية. كما يشمل المخطط الأمني التعامل مع وحدات ومجموعات عسكرية ليبية، قد تفرّج باتجاه الجزائر بأسلحتها، والتعامل أيضا مع هجرة جماعية نحو الجزائر، ولا يختلف الأمر كثيرا في الجانب التونسي⁽³²⁾ ؛ فقد تصدرت تونس خلال الفترة الأخيرة عناوين الأخبار باعتبارها أكبر الدول المُصدرة للإرهابيين إلى بؤر التوتر في العالم، حيث كشف تقرير للأمم المتحدة حول استخدام المرتزقة، عن أعداد من التونسيين يتدربون في معسكرات خاصة لتنظيم داعش الإرهابي في ليبيا قبل أن يلتحقوا بالتنظيم في سوريا والعراق، أو البقاء مقاتلين في ليبيا.

31- الجزائر تحشد قواتها على الحدود مع ليبيا للتعامل مع أي خطر
<http://arabic.people.com.cn/31662/7310338.html>

32 - حسب المركز الليبي لدراسات الإرهاب: 3200 تونسي يقاتلون في ليبيا.. 3 % منهم نساء
<http://tinyurl.com/htco7sz>

وَبَيَّنَ التقريرُ أن أكثر من 5500 تونسي تتراوح أعمار معظمهم بين 18 و35 عاماً، انضموا إلى تنظيمات إرهابية في سوريا والعراق وليبيا، وكان المركز الليبي لدراسات الإرهاب كشف مؤخراً عن تونسيين يتصدرون أعداد المقاتلين الأجانب في ليبيا، وأن أغلبهم يقصد ليبيا للانضمام إلى داعش، وأكدت بيانات المركز وجود 10 آلاف مقاتل أجنبي في ليبيا، بينهم 3200 تونسي، و 699 من مالي، و 455 سودانياً، و 111 مصرياً، بالإضافة إلى جنسيات خليجية وأفريقية.

إلى ذلك... وبهذه القراءات الموجزة لمواقف من الدولتين الجارتين لليبيا، فإن هذه الأرقام والمؤشرات ينبغي أن تثير قلقَ سادة المشهد السياسي، والأمني، في ليبيا.

من المشاكل الخارجية التي تعانيها⁽³³⁾ ليبيا ما يتعلق بالحدود المشتركة مع مصر؛ فبحسب تقارير صحفية متعددة وتحقيقات الأمم المتحدة فإن الحدود الليبية المصرية نقطة دخول رئيسة للأسلحة المتجهة إلى سيناء وغزة، خاصة في الفترة الممتدة بين عامي 2013/2011، وتتم معظم حركة المرور براً؛ فالسلع تُنقل من ضواحي بنغازي شرقاً عبر الحدود إلى ميناء مرسى مطروح المصري، ومنه إلى سيناء، البداية بالطرق البحرية في بنغازي حيث يتم نقل الأسلحة غالباً في قوارب صغيرة تنتقل بين خليج البردي في ليبيا وخليج السلوم في مصر، وفي مصر خمسة طرق رئيسة لتهرب الأسلحة؛ اثنان عبر مرسى مطروح، واثنان عبر واحة سيوة، وثمّ طريقٌ ينقل البضائع عبر قوارب الصيد من مرسى مطروح إلى شمال سيناء. ومدينة السلوم المصرية هي المكان الرئيسي لعمليات ضبط الأسلحة، وهناك نشاط كبير شمال المدينة وجنوبها، وعلى طول الطريق الذي يربطها بمرسى مطروح.

(34) كذلك يُشكّل العدد الكبير من العمّال المصريين في ليبيا مصدرَ توترٍ على الحدود بين البلدين، والجدير بالذكر أن عدد العمّال المصريين المؤقتين والدائمين، يُقدَّر بين 300 ألف ومليون ونصف، ويُعتَقَد أن أكثر من 200 ألف يدخلون ليبيا

33- خلفية التدخّل: مصادر التوتر على الحدود المصرية-الليبية <http://carnegie-mec.org/2014/08/27/ar-pub->

56510

34 - المصدر نفسه

بصورة غير شرعية كل عام قبل الثورة، كما لا يخفى أثر القبائل ذات الامتداد ك (أولاد علي) وتأثيرها في الحدود.

أما دول النيجر وتشاد والسودان فلا يختلف اثنان على المشاكل القادمة عبر حدودها، وهذا ما دفع ليبيا عام 2012 لإغلاق حدودها مع⁽³⁵⁾ الجزائر والنيجر وتشاد والسودان، حيث تدهور الوضع الأمني جنوباً فأُعلن (منطقة عمليات عسكرية مغلقة مؤقتاً) لحين تنظيمها وإعادة فتحها بالتنسيق مع دول الجوار.

يتحدث تقرير (ماتيو غالتيه) عن أن 1,750⁽³⁶⁾ مهاجرا لقوا حتفهم غرقا في البحر الأبيض المتوسط حتى منتصف عام 2015، وهم من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وقد استقلوا قوارب المهربين وانطلقوا من ليبيا، ويضيف قائلاً: "على الرغم من أننا لن نعرف أبداً قَصَصهم الفردية، فإنه من الممكن تَقْي أثرِ خطواتهم عبر صحاري السودان وتشاد والنيجر وصولاً إلى الحدود الليبية الجنوبية التي يسهل اختراقها، ويُنسَق كلَّ مرحلة من تلك الرحلة مهربون نَشِطَ عملهم في خضم الصراع والاضطراب الذي يعصف بليبيا منذ الإطاحة بمعمر القذافي".

وفي تقريره، أيضاً، رأى الدهشة على⁽³⁷⁾ وجه الشاب الكاميروني (ستيفان) البالغ من العمر 28 عاماً، عندما سُئل عن كيف دخلوا ليبيا من النيجر، وعبروا الحدود فأجاب: "لقد كنا أربعة أفارقة، وطلب منا (المهربون) القفز في صندوق سيارة (بيك أب) وسافرنا من (مادما - نقطة حدودية في النيجر) إلى ليبيا دون أن يطلب منا أي مسؤول التثبت من هوياتنا، هذا كل ما في الأمر".

وهذا أمر معروف للكثيرين...! ما ذكر يؤكد أن الجماعات المحلية، والتشكيلات المسلحة بعضها متواطئ في عمليات التهريب، وثانٍ ولاؤه لامتداده العرقي، وآخر

35 _ ليبيا تغلق حدودها مع السودان و الجزائر والنيجر وتشاد لتدهور الأمن

<http://www.sudaress.com/alnilin/52589>

36 - شبكات تهريب المهاجرين تستفيد من الفوضى في ليبيا

<http://tinyurl.com/hpsczu5>

للقبلي، وهي انتماءات منذ عقود، وتؤكد ظهورها عقب سقوط الحكومة المركزية في ليبيا عام 2011.

كما أكد⁽³⁸⁾ تقريرٌ صحفي نشره السوداني (يونس عثمان يونس) ناقلًا عن أحد السودانين العائدين من ليبيا أنه لم يُعرضَ لهم نوعٌ سؤالٍ أو تثبت طوال تلك الرحلة، لا في السودان ولا عند الحدود الليبية، وأنه تحرك من ليبيا إلى نقطة التجمع بمنطقة بواحات شمال أم درمان، وبعد اكتمال حمولة السيارة بـ 24 شخصًا من بعض الجنسيات، دفع ألفي جنيه، وانطلقت بهم بعد منتصف الليل، وعند الـ 11 صباحًا وصلوا الحدود السودانية الليبية عند منطقة المرمك، حيث تم سلّموا إلى المجموعة الليبية، وبدورها نقلتهم إلى أجدابيا مع دَفْع 6 آلاف جنيه سوداني لكل فرد، ومن لم يستطع الدفع فيعمل لمصلحة المجموعة مدة شهرين.

نَخْلُصُ بعد النظر فيما سبق إلى أن الحدود الليبية ما تزال حدودًا منفلته طوال السنوات التي تَلَتْ سقوط نظام القذافي، ويُشكّل تأمين الأطراف تحدّيًا عظيمًا، خاصة مع السودان وتشاد والنيجر، ويتيح ضعف مراقبة الحدود لأسواق السلاح والبشر والمخدرات وتهريب السلع والوقود، أن تنشَط، ولكي تتمكّن ليبيا⁽³⁹⁾ من وضع استراتيجية فعّالة لأمن الحدود ينبغي لها التصدي لما لم تُوفّق إليه حكومة مضت، وهو تفكيك خلية المصالح الاقتصادية المحلية التي تتغذى على انفلات (الحدود).

أما فرنسا فهي أحد أسباب الانفلات جنوب البلاد، إن لم يكن الأبرز، فلها مطامع تاريخية في الجنوب، مؤشّرًا عليها ما وقع من تصريحات المسؤولين الفرنسيين عن وجود الجماعات الإرهابية جنوبًا، وتزامن ذلك مع حديثٍ عن ضربات عسكرية فرنسية مُتوقعة على معازل هذه الجماعات... . ومن وجهة نظرنا فإن (باريس)

38 - المهاجرون إلى ليبيا.. قوافل الموت! تحقيق: يونس عثمان يونس <http://tinyurl.com/h2w23uh>
39 - فوضى خطوط الحدود؟ تأمين حدود ليبيا بيتر كول <http://carnegie-mec.org/2012/10/18/ar-pub-49726>

تبحث عن ذريعة للتدخل في ليبيا ووضع يدها على الجنوب، لسيطرت السيطرة عليه وعلى مقدراته.

وفي تصريحات صحفية للرئيس الفرنسي (فرانسوا هولاند) ومقابلته مع قناة (فرنسا 24) قال: "إن الجماعات الجهادية جنوب ليبيا هي التي تقف وراء هجمات النيجر، لكنه استبعد أي تدخل عسكري خارج إطار قرارات الأمم المتحدة".

كما تباينت تصريحات المحللين السياسيين (عز الدين اللواج، وصفوان المسوري) للجزيرة نت؛ فقد استبعد الأول دخلا عسكريا مباشرا في ليبيا في المرحلة الراهنة على غرار العمليات الفرنسية في شمال مالي، في حين رجح المسوري إلى تصاعد وتيرة الخلافات (الفرنسية الغربية) خلال الفترة المقبلة قبيل توجيه ضربات لمعاقل من أسماهم الجهاديين في تلك المناطق، رأى المسوري هذا من تقرير نشرته صحيفة لوبريزيان الفرنسية، قالت فيه "إن رئاسة الأركان الفرنسية عازمة على مطاردة الجهاديين في جنوب ليبيا"، مشيرا إلى أن الصحيفة ذكرت أن فرنسا طلبت من الولايات المتحدة الأميركية الإذن لمراقبة المنطقة بطائرات من دون طيار.

ويرى الزعيم القبلي التباوي عيسى عبد المجيد، الذي تقطن قبيلته بالجنوب أن الحديث الفرنسي المتكرر عن الجنوب له ما بعده، وتحدث عما اعتبرها أطماعا فرنسية واضحة، مؤكدا على أن فرنسا تبحث عن ذريعة للتدخل في ليبيا، واتهم أطرافا عربية وأجنبية بالتورط في الفوضى بليبيا... ويُعتبر هذا الرجل من أبرز الشخصيات إثارةً وجدّلا في الجنوب الليبي.

إذا لم تعد النوايا الفرنسية⁽⁴⁰⁾ تُجاه الجنوب الليبي خفية، بل برزت، وأضحت مساق تداول واسع على السنة الساسة والعسكريين الفرنسيين الذين أعلنوا من منابر مختلفة عن توجههم نحو التدخل في هذا الإقليم الليبي الواقع على تماس مباشر مع مناطق

40 - فرنسا والجنوب الليبي السياق والأجندة _ سيد عمر أشيخنا باحث ومحلل موريتاني، مختص في العلوم السياسية وتاريخ موريتانيا والساحل الصحراوي <http://tinyurl.com/zx22yxg>

نفوذهم التقليدي، والذي تحول إلى ملاذٍ آمن للجماعات الجهادية التي خرجت من شمال مالي بعد عملية (سرفال) الفرنسية عام 2013م، وبالرغم من التضخيم المقصود لقوة هذه الجماعات، فإن تفاعلات المشهد السياسي والعسكري في ليبيا وتداعياته المحتملة، حيث لا تزال ليبيا تعاني من الانقسام السياسي، والمؤسساتي بين حكومتين، وبرلمانيين، وعمليات صراع وإحتراب أهلي مستمر، أنهك الشعب، والدولة في ليبيا، وجعلها عرضة للتدخلات الخارجية، بل المراهنة على أن تدفع سوء الأوضاع المعيشية وغياب الأمن قطاعات من الشعب الليبي إلى الترحيب بالتدخل الدولي لإنهاء مآسيها، ومن الواضح أن النوايا الفرنسية الحالية تجاه جنوب ليبيا تدخل في هذا الإطار، وكأنها تترك الشرق (برقة) لمصر، والغرب (طرابلس) لإيطاليا، وتستحوذ هي على الجنوب (فزان) وتتقاسم تركة الدولة المريضة بهذه السهولة.. ! وفرنسا في جنوب ليبيا غايات استراتيجية عديدة؛ منها مباشرة الاستثمارات الكبيرة في مجالي النفط واستخراج المعادن جنوبا، والتي تُسهل لعاب الشركات الفرنسية العملاقة مثل (توتال) و (أوريفيا) وهو من شأنه أن يجعل الثروات الليبية من أهم روافد الاقتصاد الفرنسي المتضعع في حال أخضعت ليبيا بذريعة مكافحة الإرهاب، كما تُقدّم فرنسا نفسها للرأي العام الأوروبي ودوائر صنع القرار (القائم) على حراسة وتأمين حدود أوروبا الجنوبية من خلال السيطرة على منافذ التهريب، غير أن المشروع الفرنسي الجديد في الجنوب والساحل الإفريقي لا يقف عند هذه الحدود، بل يتعداها إلى ما هو أكبر... !.

كثفت فرنسا من وجودها العسكري⁽⁴¹⁾ في منطقة الساحل الإفريقي منذ عام 2012 تحت دعاوى كثيرة: كالتصدي للإرهاب، وحماية مصالحها الحيوية، وتشير خريطة الانتشار العسكري الفرنسي إلى التركيز على البلدان الإفريقية الثلاث (مالي وتشاد والنيجر) حيث بدأت عملياتها الميدانية بمنطقة الساحل والصحراء ابتداءً من أنجamina، وتقررت إعادة تجهيز أربع قواعد عسكرية فرنسية، في أنجamina التشادية، ونيامي النيجرية، وغاو، وتيساليت شمال مالي، بالإضافة إلى تمركز القوات

الخاصة بجمهورية بوركينا فاسو، مع قوة عاملة قوامها 3000 جندي، و 20 طائرة هليكوبتر، و 200 عربة مدرعة، و 10 مدرعات للإمداد التكتيكي والاستراتيجي، و 6 طائرات مقاتلة، وثلاث طائرات بدون طيار، ويعتبر أحدثُ تطور في عملية الانتشار العسكري الفرنسي في الساحل الإفريقي هو إنشاء قاعدة (ماداما) أقصى الشمال النيجري قرب الحدود الليبية، والتي أُقيمت في قلعة (ماداما) التي شيدها الاستعمار الفرنسي عام 1931م، وقد أعيد ترميمها، وزُوِّدت بمطار عسكري لتتحول إلى قاعدة لطائرات الهليكوبتر في ظل عملية (Barkhane) التي تجعل الجنوب الليبي في سلم أولوياتها.

كذلك الحديث عن رفض الجزائر السماح لطائراتٍ من دون طيار أمريكية وفرنسية بالتحليق فوق الصحراء الجزائرية، في إطار مهام لمنع تهريب السلاح من ليبيا، ومراقبة نشاط الجماعات المسلحة الموالية لتنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي.

ونقلت⁽⁴²⁾ صحيفة (الخبر) الجزائرية عن مصدر أمني جزائري قوله "إن وحدات استطلاعٍ جويّ تدير قاعدة لطائرات الاستطلاع بدون طيار (فرنسية وأمريكية) تعمل في موقع سري في الصحراء الليبية"، وأوضح أن القوات الجوية الأمريكية والفرنسية التي تتمركز في مكانٍ بصحراء ليبيا الغربية، يُعتقد بأنه يقع جنوب منطقة القطرون - شاركت في تعقب القادة العسكريين السابقين التابعين لنظام القذافي.

وتابع المصدر قائلا: "إن الولايات المتحدة وفرنسا، نقلتَا وحدات المراقبة والاستطلاع الجوي التي شاركت في العمليات العسكرية لإسقاط نظام القذافي للعمل في مهمة مراقبة مناطق صحراويةٍ أهمها الحدود النيجرية الليبية التي يُشتبه بأنها الممر الرئيسي لتهريب السلاح من ليبيا، والصحراء الصخرية بين مالي والنيجر الممتدة من منطقة (أدغاخ إيفوغاس) إلى (أرليت) النيجرية التي تسمى (تورا بورا الصحراء)، وصحراء (الجوف) و (عرق الشاش) بين موريتانيا ومالي.

42 - الجزائر رفضت تحليق طائرات عسكرية غربية فوق الصحراء <http://tinyurl.com/hgg9w94>

أوائلَ مارس 2016 أعلن وزراء خارجية الولايات المتحدة، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وإيطاليا، وألمانيا، والممثلُ السامي للاتحاد الأوروبي عن ترحيبهم ببيان الحوار السياسي الليبي، معربين عن دعمهم لحكومة الوفاق الوطني، لكنهم لم يحددوا شكل الدعم، وفي الغالب هم يقصدون دعماً سياسياً، لأنهم لا يريدون التورط في أي شيء آخر، ومع ذلك شاهدنا عمليات عسكرية نفذتها القوات الأميركية تخطت 400 ضربة جوية مستهدفةً مواقع وآليات تنظيم داعش في (سرت) مع انطلاق عملية (البرق أوديسا) وفق آخر تقديرات أفريكوم، مُسَهِّمَةً بذلك مع قوات البنيان المرصوص في تحرير المدينة من تنظيم الدولة.

فرنسا هي الأخرى كانت لها غارات جوية على بعض المواقع في ليبيا، وحاولت بداية الأمر إنكار وجودها، لكن مع تَسَلُّمِها في يوليو الماضي 2016، جثتْ عسكريها الثلاثة الذين لقوا حتوفهم إثر استهداف متطرفين لطائرة مروحية عسكرية في منطقة (المقرون) غرب بنغازي - فقد ظهر للعالم حقيقة وجودها الذي قالت إنه لـ "جمع المعلومات".

وهذا ما أكدته العقيد⁽⁴³⁾ أحمد المسماري الذي كشف النقاب عن أن الفرنسيين هم مجموعة من الاستخبارات الخاصة المكلفة بمتابعة الجماعات الإرهابية ونشاطاتها في شمال أفريقيا، وجمع معلومات عنهم.

يستمر التدخل في السيادة الليبية من عدة دول، حتى صارت الأراضي الليبية ملعباً للصراعات الإقليمية والدولية، حتى إنَّ سَعْيَ الاجتماع الوزاري من أجل ليبيا الذي عُقد بالعاصمة الإيطالية (روما) في ديسمبر 2015، حيث أبدى المجتمعون التزاماً واحتراماً لسيادة ليبيا، وسلامة أراضيها، ووحدتها - لم يُثمر شيئاً ذا بال، بل إن التدخلات من دولٍ في الشأن الليبي وسَّعت من شدة الخلاف السياسي بين الفرقاء السياسيين ، ودعم أطراف على حساب أخرى زاد المشهد تعقيداً على تعقيده؛

43 - فرنسا تستلم جثامين العسكريين في ليبيا وسط كهنات بشن غارات <http://tinyurl.com/jrpppug>

والمجتمع الدولي لم يَنفَكَّ ظاهراً يدعو الأطراف لتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، معتبراً التأخر عن ذلك تقويضاً لجهود السلم والمصالحة الوطنية، وتأزيماً لظروف المعيشة، بينما باطن الأمر يؤشر إلى تخليه عن الشعب الليبي منذ سقوط النظام السابق، وكان المجتمع الدولي جاء إلى ليبيا ليس لإسقاط القذافي فحسب، بل لإحلال الفوضى، وتَرْكِ ليبيا تواجه مصيراً مجهولاً، دون مؤسسات، ولا سلطة مركزية تبسط سيطرتها على التراب الليبي، فتركت ليبيا تُواجه عدة جبهات، واستحقاقات أبرزها مُكافحة الجماعات المتشددة التي تدفقت من الحدود المنفلتة، وجاءت من كل مكان بتواطؤ مسؤولين ليبيين، أو بغرسٍ من المخابرات الأجنبية الذي وجدت في ليبيا مرتعاً وملعباً لتصفية حسابات قذرة... فلا حديث عن السيادة بدون توافق سياسي، ومؤسسة عسكرية تحمي الحدود الشاسعة، وطيرانٍ وطني يُداوم الرقابة على الصحراء الليبية؛ فأمريكا وفرنسا ومصر وقطر والإمارات والجزائر استباحوا السيادة الليبية دون علم الحكومات الليبية في كثير من الأحيان، ومثالا لا حصرا عملية اعتقال (أبو أنس الليبي)، ورُغم أن الأمريكيين صرحوا بعلم الحكومة الليبية والتنسيق معها (44) فإن عددا من المسؤولين الليبيين نفوا أن يكون للحكومة علم مسبق بعملية اعتقال مواطنٍ ليبي فوق أراضيها من قبل قوات خاصة أمريكية، كذلك الغارات الجوية الأمريكية التي استهدفت مقرّاً لـ (تنظيم الدولة) بمدينة صبراتة، وأجدابيا، و غيرها الكثير من الغارات التي نفذتها أمريكا وفرنسا.

مدينة الكفرة في الجنوب الشرقي الليبي:

تعتبر مدينة الكفرة من أهم النقاط الحدودية، لهذا اختيرت عينةً في حديثنا عن الحدود البرية الليبية، فلها مساحة شاسعة، وإطلالة على عدة الحدود السودانية، والتشادية، والمصرية، وهي صمام أمان ليبيا من الجنوب الشرقي، ومدينة لا تقل أهمية اقتصادية، ولا أمنية عن أي مدينة أخرى، ورُغم تلك الصعوبات وندرة

44- الحكومة الليبية تؤكد عدم علمها باختطاف قوات أميركية "أبو أنس الليبي" وسط طرابلس <http://tinyurl.com/zn78kut>

الإمكانات، فقد استطاعت المنطقة العسكرية الكفرة حماية هذه الرقعة الشاسعة، فالمساحة التي يقومون بحمايتها من غرب السارة إلى منطقة العوينات إلى جبل عبد المالك، على طول الحدود التشادية والسودانية والمصرية، تُقدَّر بـ 300 كم على الحدود المصرية شرقاً، ومن العوينات إلى السارة غرباً بـ 500 كم على الحدود السودانية والتشادية، علماً بأن هذه النقاط تبعد عن منطقة الكفرة بـ 350، ومن الملفت للنظر أن مزارع مدينة الكفرة لا تخلو على الدوام من المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات متعددة، يقتنصون الفرصة للهجرة لأوروبا، فضلاً على زعزعة الأمن الليبي، والتعدي على السيادة، وأكثر هذه الجنسيات التي تحاول الاختراق عبر الحدود هي من بنغلاديش، وتشاد، والسودان، والصومال، وقلّة من باقي الجنسيات الإفريقية، وأغلب هؤلاء يخترق الحدود التشادية إلى منطقة ربيانة، هذه القرية الليبية التي لم أتمكن من الوصول إليها في زيارتي عام 2012، وليس بحوزتي معلومات سوى ما قاله لي العقيد (سليمان حامد حسن) أمر المنطقة العسكرية الكفرة، من أنها منطقة سكنية قد ألغيت منذ فترة بعيدة، ورُحِّل جميع سكانها إلى مدينة الكفرة، واستُغلت حالياً من مجموعات تشادية قادمة من شمال تشاد، وهي الآن منطقة لا نعلم ما بداخلها ولا من بداخلها، ومفتوحة مباشرة على تشاد، ولا توجد بها أي قوة شرعية... . وبالحديث عن سر التوتر المتكرر داخل المدينة فقد أُرْجِعَ ذلك لوجود تشاديين من قبائل (التبو والقرعان والمردية والوجنقية) بشكل كبير داخل المدينة، واعتبر في حديثه أن الدولة لم تُشخص الحالة في الكفرة، وما زالت تعتبرها قبلية بين الزوية والتبو، وهي حقيقةً حربٌ بين قبائل ليبية وقبائل التبو التشادية التي تأتي لمساندة امتدادها العرقي داخل ليبيا،⁽⁴⁵⁾ وقد تبادل الطرفان الاتهامات؛ ففي الوقت الذي اتهمت فيه قبيلة الزوية التبو بمهاجمة الكفرة بدعم من مرتزقة من تشاد، قالت قبائل التبو إنها هي التي تعرضت للهجوم، وتحدثت عن إبادة جماعية، مطالبة الأمم المتحدة بالتدخل.

في غياب الحكومة المركزية القوية، وفي ظل الانقسام السياسي تظل مدينة الكفرة صامدةً في وجه موجات الهجرة غير الشرعية القادمة من تشاد، مع التنويه إلى أن الدولة لم تقدم لهم إمكانيات ولا دعماً،⁽⁴⁶⁾ ومع وجود ثوار يقومون بحراسة الحدود بالتعاون مع المنطقة العسكرية، فإنه لم تُصرف لهم آليات أو أسلحة، أو أي إمكانيات مباشرة، رغم وجود كتيبة مكلفة بهذا الغرض، وهي كتيبة (تحرير الكفرة) متمركزة في المطار. ما لفت انتباهي وأثار دهشتي في أول زيارتي للجنوب الشرقي تفاجأتُ بعدد السيارات والرجال ، فلن يخطر ببال أحد أن قوام الذين يؤمنون حدوداً مشتركة مع ثلاث دول هو 15 سيارة و 60 فرداً.

معظم من قابلناهم في المدينة يدعون لرفع الدعم عن الوقود، وقد قال لي أمر المنطقة العسكرية⁽⁴⁷⁾: "لقد كررنا مطالبنا للدولة بأنه ليس بالسلح فقط تُؤمن الحدود، بل يجب رفع الدعم عن الوقود والسلع التموينية فوراً، حتى تكون الأسعار مساوية لأسعار الدول المجاورة، فينتهي التهريب، حيث أن توفر السلع بأسعارها المدعومة، كان ولا يزال سبباً رئيساً في دخول الأجانب بشكل كبير لليبيا، إن انخفاض سعر الوقود أسهم بشكل كبير في جلب الهجرة غير شرعية، وما يقوم به المهربون من تهريب وما يستهلكه الأجانب في ليبيا من السلع المدعومة، هو من نصيب الليبيين ! فلماذا لا يتم توزيع المقابل النقدي (بدل الدعم السلعي) فوراً للمواطنين؟! فذلك يقضي تقريباً على التهريب، وقد أكد⁽⁴⁸⁾ المسؤول الإعلامي للمنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات على أن الموقع الاستراتيجي لمدينة الكفرة يجعل منها أحد أعمدة ضمان حماية الأمن القومي الليبي أو تهديده، فموقعها المتأخم لدول ثلاث كان دائماً سبباً في إثارة الاختلالات الأمنية داخلها وفي محيطها، نظراً لطبيعة أنشطة التهريب المختلفة في المناطق الحدودية بشكل عام، في كل دول العالم، فالوجود الأجنبي بالمنطقة على سبيل المثال⁽⁴⁹⁾ لم ينشأ نتيجةً لانهايار السلطة

46 - مقابلة شخصية مع العقيد سليمان حامد امر المنطقة العسكرية 2013

47 - المصدر السابق

48 - حل قضية الهجرة يبدأ من الكفرة <http://tinyurl.com/zm6vncn>

49 - المصدر السابق

المركزية في ليبيا، فالنظام السابق قد ورّط المدينة في مشاكل دول الجوار (السودان وتشاد) عن طريق دعمه واستضافته لمجموعات مسلحة مُتمردة على سلطة البلدين الجارين، داخل الكفرة ، والتي خرجت عن السيطرة بمجرد سقوط النظام في طرابلس، وبالتالي فقدت هذه الفصائل الغطاء الاستخباري والمالي الليبي السخي، وأصبح الخيار الوحيد لبقائها هو التمترس بجوار الكفرة، والتمدد في الجنوب الليبي الخارج عن سيطرة السلطة الليبية، واتخاذ مركزا للقيام بأعمال عدائية ضد سلطتي السودان وتشاد، بالإضافة إلى سعيها لتأمين موارد مالية تعزز من قوتها، وبطبيعة الحال كانت الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات والأسلحة والتهريب موارد مضمونة العوائد لاستمرار قوة هذه المجموعات المسلحة، وقد سبق لحكومتَي تشاد والسودان أن حذرتا ليبيا من مغبة استمرار وجود مجموعات المتمردين في الجنوب الليبي، ولم يخفوا استعدادهما للتدخل العسكري المحدود ضدهم، وقُدمت مبررات وأدلة⁽⁵⁰⁾ من قبيلة الزوية تؤكد تورط ميليشيات محسوبة على قبيلة التبو في الاستقواء بمسلحين تشاديين في نزاعها من أجل السيطرة على الكفرة وما جاورها، وقد عزز هذا الاتهام الكثير من الشهادات لقيادات اجتماعية ليبية وسياسية، بالإضافة إلى العشرات من تسجيلات الفيديو المنتشرة على شبكة الانترنت، والتي يسهل الوصول إليها، وأظهرت وجود مسلحين أجنب، ووثائق ثبوتية تعود لمسلحين يحملون الجنسيات التشادية والسودانية، وجدت بأماكن اشتباكات سابقة حدثت بين الجانبين بمدينة الكفرة.

الكفرة تُبطن في صحرائها ثروة من الذهب الخام، وأصبحت قبلة للمنقبين الذين تنفي المصادر الرسمية وجودهم، وهذا الأمر ليس غريبا عن سكان المدينة، فقد أكد الكثيرون تيقنهم من وجود معدن الذهب بمنطقة جبال العوينات، والتي يقع 60 % منها داخل الحدود الليبية، كما نشطت⁽⁵¹⁾ مؤخرا جماعات من خارج البلاد في استخراج الذهب بواسطة الأهالي، مثل السودان حيث يستعمل الزئبق في مرحلة من

50 - المصدر السابق

51 - لقاء مع سليمان حامد أمر المنطقة العسكرية الكفرة ورئيس المجلس المحلي لمدينة الكفرة الأستاذ محمد بوسدينة

مراحل التنقيب، الأمر الذي جعل سوق الزئبق ربيحا في التهريب، وجُلّ الزئبق سُرق من مناطق البترول وحقله.. وخلال مطاردة الأمن الليبي للمهربين تم القبض على مجموعة منهم يحملون 60 كجم من الزئبق في طريقها إلى السودان... وهذه الأحوال وغيرها دفعت الجميع في مدينة الكفرة إلى التخوف من أن تصبح مثل دار فور.

إن تطور الانفلات الأمني على الحدود، الواقع مع سبات أو غياب الدولة الليبية، تحملت إزاءه مدينة الكفرة بكامل مكوناتها عبئا ثقيلا إلى الحد الذي أوصلهم إلى إقامة (سد ترابي) ما اعتبروه حلا مؤقتا لا دائما.

و قال العقيد (سليمان حامد)⁽⁵²⁾ أمر المنطقة العسكرية الكفرة إن دور السلاح الجوي كان جيدا جدا رغم اقتصار عمله على طائرتين من نوع (سي ماركيت)، كما أشار إلى إجراءات وجب اتخاذها لحل مشكلة الكفرة بشكل نهائي، وهي متلخصة في حصر الأجانب وترحيلهم، وصرف التعويضات للمتضررين، والمصالحة، وأضاف: "لدينا اتصالات مباشرة مع القوات السودانية والمصرية على الحدود، ولكن لم تقم الدولة الليبية إلى الآن بتفعيل الاتفاقات... ولا توجد اتفاقية مع تشاد، ونرجو من الدولة الليبية إبرامها مع تشاد، ونحن مستعدون لتنفيذ ما تتفقان عليه".

وقد أعلنت مؤخرا عدد من كتائب وسرايا ثوار المدينة عن تشكيل قوة تحت قيادة موحدة لحماية المدينة والجنوب الشرقي من البلاد، وتضم القوة⁽⁵³⁾ حسب ما جاء في البيان ثماني كتائب مسلحة، هي: سبل السلام، وثور الكفرة، والكتيبة 602، وشهداء الهواري، والاستطلاع 21، والمجاهد المهدي السنوسي، وشهداء فاخر، والقاضي اكريم.

52 - لقاء مع امر المنطقة العسكرية لكفرة /العقيد سليمان حامد
http://alnabaa.tv/news/view/6623

53 - تشكيل قوة من كتائب ثوار الكفرة لحماية الجنوب الشرقي من ليبيا

ورغم كل المجهودات التي تقوم بها مدينة الكفرة بمكوناتها كافة وأجهزتها الأمنية، فإن الحكومات الليبية لم تقدم لهم دعماً كافياً، فخلال زيارتنا للجنوب الشرقي لَحْظْنَا افتقارهم الكبير للإمكانات، إلا أن شعورهم بالمسؤولية، وقناعتهم بأن الكفرة هي صمام أمان لليبيا من الجنوب الشرقي، كانا من الدوافع لتقديم الغالي والنفيس في سبيل حماية الحدود البرية... .

وبالعودة إلى ما سبق ذكره من المحور المتعلق بالأسباب الخارجية لانفلات الحدود والسيادة الضائعة؛ فالولايات المتحدة الأمريكية وقطر وفرنسا وبريطانيا دول لها أجندة مُقلقة في الجنوب الليبي، وهذا قد يأذن بتدخل، وإذكاء نيران الحرب، وسط انقسامات سياسية، وانهيار اقتصادي، وتمدد لتنظيمات متطرفة قادمة من تورا بورا، وقندهار، والموصل، وبقية بؤر التصدير.

الكفرة مدينة مهمة من الجانب الأمني، والاقتصادي، وفي ظل هذا الانقسام السياسي الكبير يرسل كلُّ طرف اتهامه للمدينة بتعاملها مع الطرف الآخر!!، لكنهم لم يَستصحبوا بُعَدَ المدينة عن طرابلس 2000 كم، ولا عن أجدابيا 1000، ولا ما تعانيه من نقص في احتياجاتها الأساسية.

بعض الجهود الدولية الرامية لتأمين الحدود الليبية

عقدت ليبيا المؤتمر الوزاري الإقليمي الأول بشأن أمن الحدود في طرابلس في مارس 2012، بهدف تعزيز التعاون عبر الحدود، ومواجهة التهديدات الأمنية في شمال أفريقيا، في ظل تنامي نشاط المجموعات المسلحة في منطقة الساحل، كما نظمت مدينة الرباط المغربية أعمال المؤتمر الإقليمي بشأن الحدود أيضا، وبحضور ممثلين عن 16 من دول الساحل والصحراء، واتحاد المغرب العربي وفرنسا، ويُعد هذا المؤتمر، بحسب بيان وزارة الخارجية المغربية، إطارًا لمتابعة أعمال المؤتمر الوزاري الإقليمي الأول في طرابلس سالف الذكر، وبحث المشاركون في الرباط سبل تنفيذ خطة طرابلس لتعزيز مراقبة الحدود في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل، وتعزيز التعاون بين دول المنطقة، والشركاء الدوليين في مجال الأمن لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، بما في ذلك تهريب الأسلحة والمخدرات، والهجرة غير الشرعية.

وقد رعت وزارتنا الخارجية⁽⁵⁴⁾ والدفاع في أبريل 2013 ورشة عمل حول أوليات ليبيا المتعلقة بأمن وإدارة الحدود، وفقا لما ورد في خطة ليبيا لتطوير الأمن والعدالة وسيادة القانون التي تم الاتفاق عليها خلال مؤتمر باريس، وأضافت كلية القيادة والأركان سبعين مشاركا من ليبيا ومثلهم دوليا، ورشة عمل برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ومن بين المشاركين الليبيين ذكرا لا حصرا (المؤتمر الوطني العام، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي، ووزارة الدفاع، ووزارة الداخلية، ووزارة المالية، ومصحة الجمارك، وجهاز المخابرات الليبية...). ومن الدوليين (الجزائر، وتشاد، وفرنسا، ومصر، وإيطاليا، ومالطا، والنيجر، وتركيا)، وكان الهدف الرئيسي من الورشة وضع خطة ملموسة تغطي جوانب رئيسية، مثل عملية صنع القرار والتنسيق بين الأجهزة والأدوار والمسؤوليات والقدرات العملية والتدريب والمعدات والمرافق والتمويل، وقد أثمر هذا النقاش (37) توصية،

أبرزها: تطوير التعاون بين الوكالات، وتعزيز قدرات المؤسسة العسكرية، وتكثيف وجودها برا وبحرا وجوا، وبناء قدرات النقاط الخاصة بالمراقبة الحدودية، ودمج الثوار والمجموعات المحلية في منظومة الأمن المتعلقة بالحدود، وتحسين أوضاع مديريات الأمن في وزارة الداخلية عبر وزارة الداخلية.

الْخُلَاصَة

رُغم هذه المبادرات، فما زال أمن الحدود قضية حساسة،⁽⁵⁵⁾ ومُقلقة، ولم تحرز تحركا منشودا، وتبقى الحدود الليبية مليئة بالثغرات التي لا يدخل عبرها إلا الخطر... .

خلال الخمسة أعوام الماضية شاهدنا جهودا فردية تُبذل لتأمين الحدود، دون دعم مادي، أو معنوي من الحكومات الليبية المتعاقبة، لكن هذه الجهود لا تكفي لتأمين مساحات شاسعة، فهذه تتطلب عملا مُنظما من قِبل وزارتي الدفاع والداخلية، بل يتعدى الأمر إلى التنسيق الأمني مع دول الطوق، لكن يبدو أن الجميع اليوم مشغول بالسياسة، وكما نعلم أن السياسي الليبي لا يضع مسألة أمن الحدود على رأس قائمة أولوياته، فالبلاد تعاني انقساما سياسيا حادا، واقتصادا مترديا، وتنظيمات إرهابية متطرفة، وصراعات قبلية !! كلُّها عوامل أدت لتفاقم قضية الحدود، ولا شك، أيضا، أن فَهْمَ الأوروبيين خاطئ في تشخيص المشكلة المتعلقة بالحدود والهجرة، فلو كانوا على دراية تامة، وعكس ما ذكرته، لَمَّا انطلقت عملية (صوفيا) لمكافحة الهجرة غير الشرعية في البحر ، أليس الأجدى لها ولليبيا دعم الكتائب الأمنية المحلية في الجنوب مصدر تسرب المهاجرين إلى السواحل؟! بمعنى: كيف يُترك المصدر الأساسي لهؤلاء المهاجرين في الجنوب الليبي وتنتظرهم في ساحل البحر!?!.

أعتقد جازما أن الحل لن يكون إلا ليبيًّا، فالغرب لا يمتلك رغبة في مساعدة ليبيا على تخطي هذه الفوضى على ما يظهر ، أما الساسة الليبيون فإنهم لا يمتلكون الإرادة ولا الشعور بالمسؤولية، إضافةً إلى رُجْحان كفة مصالحهم الشخصية، والحزبية، والقبلية، والعقديّة على كفة الوطن... حتى بتكثيف الندوات، وورش العمل، كالندوة التي انعقدت مؤخرا في العاصمة التونسية بعنوان (الحدود أمام الحرب) وشارك فيها مبعوث جامعة الدول العربية إلى ليبيا (صلاح الدين الجمال)

وعدد من الخبراء في الشأن الليبي والجماعات الإسلامية، وركزت الندوة حول تطورات المشهد السياسي الليبي وانعكاساته على تونس، وجرى الحديث حول ظهور مجموعات مسلحة بالقرب من الحدود الليبية التونسية، وقضية التهريب، وكيفية التنسيق بين الجانبين، ومع ذلك فما يزال التنسيق ضعيفاً، والضعيف غير مُنظَّم.

في حديث للقتل العام السوداني (عمر فاروق السنوسي)⁽⁵⁶⁾ عن الأوضاع في الحدود الثلاثية المشتركة بين السودان وليبيا وتشاد، ومناطق تهريب البشر وبيعهم قال: "إن الحدود المشتركة في الوقت الراهن ليست على ما يُرام، بسبب الاضطرابات في ليبيا؛ حيث تسرح وتمرح جماعات من البشر تُنشط في تجارة البشر... وإن مناطق تحرك عصابات الاتجار بالبشر بالقرب من المثلث الحدودي مع ليبيا وتشاد: كرب التوم أم الارانب، وربيان، وكرو، وكليجة، ومروا، وأوزو، وزواركي، وحتى مرتفعات تيبستي.

تكمن المشكلة المتعلقة في إدارة الحدود وضبطها بشكل كبير في الجنوب، في الجانب الاقتصادي والاجتماعي؛ فمعظم القبائل تعيش على تجارتها لسد الاحتياجات، إضافة انخفاض مرتبات موظفي الدولة، ما قد يدفعهم إلى المشاركة في عمليات التهريب، كذلك التنافس بين القبائل الحدودية من أجل السيطرة على مناطق التهريب.

ما تم إيرادُه مما سبق يُوضح الحالة السيئة للحدود البرية اليوم، ويبين العوامل التي يجب أن يضعها متخذو القرار في الحسبان؛ فمعظم المشاكل الأمنية، والصحية، والاقتصادية، وحتى الثقافية تأتي من وراء الحدود، وتصدر لنا من دول أخرى، وهذا لا

56 - القتل السوداني عمر الفاروق السنوسي _ الهجرة على الذهب خارج الحدود
<http://tinyurl.com/hnubebt>

يعني توجيه اتهامات لأحد بعينه ولا بوصفه، ويجب على كل أجنبي داخل ليبيا اعتبار سيادتها بحذافيرها، وإلا فهو غير مُستثنى من مواضع الاتهام.

اعتمدنا في هذه الدراسة على الزيارات الميدانية لمناطق حدودية، واللقاءات مع مسؤولين ليبيين، وغير ليبيين، وعسكريين وأمنيين وسياسيين، ووجهاء مناطق حدودية، بل ومهربيين، وتصريحات لمتخذي القرار في ليبيا، ومراسلات تحصلنا على نُسخٍ منها، كذلك كان لنا اطلاع على أبحاث سبقتنا.

تمخضت هذه الدراسة عن العديد من التوصيات، التي يتعين على سلطات الدولة (التشريعية، والتنفيذية) بمساندة بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية، وبعثة الأمم المتحدة للدعم، ودول جنوب البحر المتوسط - النظر فيها والوقوف عليها، وعلى الجهات المختصة تحديد أولوية كل من هذه التوصيات، وما نوع الدعم الذي سيقدمه المجتمع الدولي للحكومة الليبية بخصوص أمن الحدود، وما مدى جديته، كذلك ينبغي لليبيين جميعا الانتباه على الخطر الذي يُحْدق بهم، مما يُدبّر لهم من الخارج، وهو الذي قد يهدد سلامة التراب ووحدة الوطن.

التوصيات

أولاً: التنسيق المشترك والتعاون بين الإدارات المتعلقة بأمن الحدود

إنشاء هيئة أو إدارة تابعة لمكتب رئيس الوزراء تُعنى بأمن الحدود.

ثانياً: إعادة بناء قدرات المؤسسة العسكرية

- 1- جمع شتات اللجنة الأساسية للمؤسسة العسكرية، ويكون لها الأولوية في التأمين.
- 2- رفع مراتب الأجهزة الأمنية بحيث يتم تحصينها من الرشوة أو المشاركة في التجارة غير المشروعة.
- 3- زيادة تنقل القوات المسلحة الليبية لتكثيف وجودها ودورياتها.
- 4- اعتبار أهمية دور سلاح الجو، ودعمه بما يمكنه من أداء مهامه.
- 10 - فتح قنوات الاتصال بين إدارات القوات المسلحة الليبية.

ثالثاً: تعزيز البنية التحتية لأمن الحدود ومراكز الأمن المحلية

- 11- تفعيل قواعد (السارة، والواو، وتمننت، وبراك الشاطي) العسكرية، وتزويدها بوسائل الاتصال اللازمة، والتكنولوجيا المتطورة في مراقبة الحدود.
- 12- بناء مقارّ جديدة ملائمة يتم فيها تجهيز طلبات المهاجرين غير الشرعيين، والنظر فيها.
- 13- إقامة دورات تدريبية متخصصة للعاملين في مديريات الأمن حول الجوانب والمواضيع ذات الأهمية والأولوية، مع تعريفهم بطرائق التعامل، ومراعاة حقوق الإنسان.
- 14- تنفيذ دورات تدريبية حول حقوق الإنسان، والمعايير الدولية فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية.

- 15- ضم أفراد التشكيلات المسلحة فُرادي، إن رغبوا، إلى إدارة أمن الحدود لزيادة القدرة التشغيلية للجهاز على الصعيد الميداني.
- 16- رَبط أجهزة الدولة بعضها ببعض، وخاصة تلك المتعلقة بالجانب الأمني، وضمان الربط التكنولوجي واستخدام البيانات، وإمكانية الوصول إلى نقاط العبور.
- 17- إعادة تفعيل مكاتب الجمارك في النقاط الحدودية البرية، وبالأخص الجنوب الليبي.

رابعاً: الجانب الإجتماعي والإقتصادي

- 18- المصالحة الوطنية، وتفعيل قانون العدالة الانتقالية، ومعالجة الجراح، وخاصة الجنوب الليبي لما له من دور بارز في تأمين الحدود.
- 19- دراسة الأوضاع القائمة في الجنوب الشرقي، والجنوب الغربي، وتتبع المسار التاريخي القريب الذي أفرز هذا الواقع الأمني والاجتماعي.
- 20- إنشاء آليه للمصالحة الوطنية بشأن القبائل المهجرة بالخارج والنازحة بالداخل.
- 21- نشر التوعية في الجنوب حول الخطر المحتمل في المناطق الحدودية، سواء الجريمة المنظمة، والسرقات على المدى القصير، أو التغيير الديمغرافي خلال سنوات.
- 22 - خلق مشاريع تنمية واقتصادية متوسطة بفرص عمل في الجنوب، وتحسين الظروف المعيشية للسكان.
- 23 - رفع الدعم عن المحروقات والسلع التموينية واستبداله بالمقابل النقدي، أو اقتصار صرفه على الرقم الوطني.
- 24- إصدار تشريعات صارمة متعلقة بتجريم قضايا التهريب والتعامل مع عصاباتة.

توصيات عامة

- 25 - التركيز على الحالة الجيوسياسية ومتابعة الأوضاع الداخلية للدول المجاورة، لأنها ستعكس على الحالة الأمنية للحدود المشتركة.
- 26 - إعادة تفعيل الاتفاقيات والتعاون الإقليمي والثنائي مع دول الجوار.
- 27 - حفر الخنادق، وبناء جدران، وعوازل ترابية في النقاط الحساسة والمهمة، التي تشكل منافذ لتسلل المهربين.
- 28 - فتح معابر في بعض المناطق الحدودية، على غرار معبر (مشهد صالح) في منطقة تيجي بباطن الجبل الغربي.

إعداد: أ. أسامة التواتي

مراجعة لغوية: أ. محمود حمودة